جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الموقف العربي والدولي
من ضم إسرائيل للجولان ١٩٨١م

The Arab and international position on Israel's annexation of the Golan in 1981

إعداد

د. محمد السعودي إبراهيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – فرع الزقازيق

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الثالث (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الموقف العربي والدولي من ضم إسرائيل للجولان ١٩٨١م

محمد السعودي إبراهيم

قسم التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، فرع الزقازيق، مصر

البريد الإلكتروني: *Mohamedalsaudi.25@azhar.edu.eg*

الملخص

لم تتوقف مساعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن استغلال الأراضي التي احتلتها، وهدفت من وراء ذلك إلى ترسيخ سيادتها عليها وسلخها عن هويتها، ومن ثم ضمها بشكل رسمي إليها.

وفي الوقت الذى كانت فيه إسرائيل مطالبة باتخاذ إجراءات لتمكين الفلسطينيين في الأرض المحتلة من الحكم الذاتي، وتنفيذ ما تعهدت به في اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، إذا بها تقدم على اتخاذ إجراء في أرض محتلة أخرى يجدد أو يؤكد أزمة الثقة في نواياها ومطامعها التوسعية في الأراضي العربية .

فبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤م، قدمت الحكومة الإسرائيلية إلى الكنيست قانون ضم أراضي الجولان بشكل رسمي، وحظى ذلك القانون بالتصديق من غالبية أعضاء الكنيست بتكتلاته المختلفة، وبموجب هذ القانون أصبحت مرتفعات الجولان السورية المحتلة جزءًا من دولة إسرائيل، يسري عليها ما يسري على الداخل الإسرائيلي .

احتوى هذا القانون على ثلاثة بنود رئيسة، جاء الأول خاصًا بتطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية على الجولان، والثاني خاص بتحديد بداية تطبيق هذا القانون فور موافقة الكنيست عليه، والثالث خاص بمنح وزير داخلية إسرائيل كافة الصلاحيات لتطبيقه .

ولا شك، إن ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل من شأنه أن يُطيل أمد تشتيت ما يقرب من ٢٠٠ ألف نسمة كانوا يعيشون هناك قبل الاحتلال الإسرائيلي، وسيحول بين عشية وضحاها البقية من السكان الأصليين ممن تعود جذورهم السورية إلى آلاف السنين من مواطنين سوريين إلى مواطنين إسرائيليين. يهدف هذا البحث إلى توضيح دوافع إسرائيل لسن هذا القانون، وظروف إقراره على الداخل الإسرائيلي، ومدلول توقيته، وتحليل ردود الأفعال على المستوى الإقليمي (العربي) والدولي، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، وكذا على مستوى المؤسسات الدولية صاحبة الشأن .

اعتمد هذا البحث على وثائق أجنبية غير منشورة (وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، ووثائق منشورة (وثائق محاضر مجلس الأمن الدولي)، وعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية : الموقف العربي، الدولي ، إسرائيل، الجولان.

The Arab and international position on Israel's annexation of the Golan in *1981*

Dr. Mohammed Al-Saudi Ibrahim
Modern and Contemporary History, The Faculty of Arabic Language in Zagazig- Al Azhar University

Email: *Mohamedalsaudi.25@azhar.edu.eg*

Abstract:

At a time when Israel was required to take measures to enable the Palestinians in the occupied territory to self-govern, and to implement what it pledged in the Egyptian-Israeli peace agreements, it took action in another occupied territory that renewed or confirmed the crisis of confidence in its intentions and expansionist ambitions in the Arab lands. Under this law, the occupied Syrian Golan Heights became part of the State of Israel, and the same applies to Israel. This law contained three main provisions. The first was related to the application of Israeli law and administration to the Golan, the second was specific to determining the beginning of the application of this law immediately after the Knesset approved it, and the third was related to granting the Minister of the Interior of Israel all powers to implement it. There is no doubt that annexing the Golan Heights to Israel would prolong the dispersion of nearly 200,000 people who lived there before the Israeli occupation, and would transform the remaining indigenous population, whose Syrian roots go back thousands of years, overnight from Syrian citizens to Israeli citizens. This research aims to clarify Israel's motives for enacting this law, the circumstances of its approval within Israel, the significance of its timing, and to analyze the reactions at the regional (Arab) and international levels, whether at the popular or official level, as well as at the level of relevant international institutions. This research relied on unpublished foreign documents (CIA documents), published documents (UN Security Council minutes documents), and a number of Arab and foreign sources and references.

Keywords: *The Arab-international position , Israel , the Golan*.

مقدمة

لم تتوقف مساعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن استغلال الأراضي التي احتلتها، وهدفت من وراء ذلك إلى ترسيخ سيادتها عليها وسلخها عن هويتها، ومن ثم ضمها بشكل رسمي إليها.

وفي الوقت الذى كانت فيه إسرائيل مطالبة باتخاذ إجراءات لتمكين الفلسطينيين في الأرض المحتلة من الحكم الذاتي، وتنفيذ ما تعهدت به في اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، إذا بها تقدم على اتخاذ إجراء في أرض محتلة أخرى يجدد أو يؤكد أزمة الثقة في نواياها ومطامعها التوسعية في الأراضي العربية .

فبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤م، قدمت الحكومة الإسرائيلية إلى الكنيست قانون ضم أراضي الجولان بشكل رسمي، وحظي ذلك القانون بالتصديق من غالبية أعضاء الكنيست بتكتلاته المختلفة، وبموجب هذ القانون أصبحت مرتفعات الجولان السورية المحتلة جزءًا من دولة إسرائيل، يسري عليها ما يسري على الداخل الإسرائيلي .

احتوى هذا القانون على ثلاثة بنود رئيسة، جاء الأول خاصًا بتطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية على الجولان، والثانى خاص بتحديد بداية تطبيق هذا القانون فور موافقة الكنيست عليه، والثالث خاص بمنح وزير داخلية إسرائيل كافة الصلاحيات لتطبيقه .

ولا شك، إن ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل من شأنه أن يُطيل أمد تشتيت ما يقرب من ٢٠٠ ألف نسمة كانوا يعيشون هناك قبل الاحتلال الإسرائيلي، وسيحول بين عشية وضحاها البقية من السكان الأصليين ممن تعود جذورهم السورية إلى آلاف السنين من مواطنين سوريين إلى مواطنين إسرائيليين.

ويبدو من عجلة اتخاذ ذلك القرار أنه كان مبيتًا، ولم يكن ينتظر إلا الفرصة المواتية، فلم يكن ضم الجولان بالخطوة المُنفردة، بل جاء هذا القانون متناسبًا مع

حالة التردي التي أصيب بها العالم العربي في تلك الفترة، مقابل صعود مسار قوى الردع الإسرائيلية، والتي ترجمت له إسرائيل في أكثر من مناسبة .

وبناءً عليه فلم يكن هذا القانون موجه للجولان أو لسورية فقط، بل إن سهمه غير المشروع وجه للدول العربية كافة حاملاً معه مجموعة من الرسائل.

توالت بيانات الإدانة الصادرة من دول العالم مستنكرة الاعتداء الإسرائيلي على المواثيق والأعراف الدولية، وبناءً على طلب من الجمهورية العربية السورية انعقد مجلس الأمن الدولي في يوم ١٩٨١/١٢/١٧م، للنظر في هذه المسألة، وعلى مدار ثماني جلسات عُقِدت خلال الفترة ما بين ٦ و٢٠ يناير ١٩٨٢م، استأنف مجلس الأمن دراسته للوضع في هضبة الجولان .

أيضًا وعلى مدار عشر جلسات وخلال الفترة من ٢٩ يناير إلى ٥ فبراير ١٩٨٢م، انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة التاسعة، لمناقشة تطورات الحالة في الجولان .

يهدف هذا البحث إلى توضيح دوافع إسرائيل لسن هذا القانون، وظروف إقراره على الداخل الإسرائيلي، ومدلول توقيته، وتحليل ردود الأفعال على المستوى الإقليمي (العربي) والدولي، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، وكذا على مستوى المؤسسات الدولية صاحبة الشأن.

اعتمد هذا البحث على وثائق أجنبية غير منشورة (وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، ووثائق منشورة (وثائق محاضر مجلس الأمن الدولي)، وعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

وقد جاء هذا البحث في **مقدمة**، وأربعة محاور، وخاتمة، تناول **المحور الأول** قانون الضم: أهدافه ظروف إقراره ومدلول توقيته، أما **المحور الثاني** فقد تناول

الحديث عن رد الفعل العربي (الإقليمي) على قرار الضم، أما **المحور الثالث** فقد خصص للحديث عن رد الفعل الدولي تجاه هذا القرار، أما **المحور الرابع** فقد خصص للحديث عن موقف مجلس الأمن من ذلك الإجراء، أما **الخاتمة** فقد احتوت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

١- قانون الضم

أهدافه وظروف إقراره.

بدأت إسرائيل في تنفيذ خطتها الاستيطانية في الجولان عشية هزيمة يونيو ١٩٦٧م، ووصل عدد المستوطنات التي أقامتها في الجولان حتى عام ١٩٨١م، (٢٨) مستوطنة، يسكنها (٧٥٠٠) يهودي، واتسمت تلك المستوطنات بالصبغة العسكرية من حيث طريقة بنائها وتحصيناتها، وأعلنت إسرائيل عن نيتها إلى أن يصل هذا العدد إلى (٥٠٠٠٠) مستوطن يهودي بحلول عام ١٩٨٥م [١].

مثل التحرك الإسرائيلي في الجولان تجسيدًا للمخططات الصهيونية طويلة الأمد في هذه المنطقة، فمنذ العام ١٩٦٧م دأبت إسرائيل على ذكر أنها لن تنسحب أبدًا من الجولان، وتجسيدًا لهذا المبدأ تبنت حكومات المعراخ المتعاقبة (التجمع العمالى العمل وميام)، -التي تولت السلطة في إسرائيل من (عام ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٧م)-، شعار أنَّ مصير الأراضي العربية المحتلة لن يتقرر من خلال قرارات، بل من خلال إجراءات عملية تتمثَّل في تهويد تلك الأماكن، وتكثيف الاستيطان بها، وعلى هذا الأساس، بذلت حكومات المعراخ قصارى جهدها لتعزيز الاستيطان الصهيوني في الجولان [٢].

ومن سوء الحظ أن تصادفت الطبيعة الديموغرافية والاستراتيجية لمرتفعات الجولان مع الأهداف الاستعمارية الاستيطانية لإسرائيل (مصادر طبيعية، مساحات

---

(١) سميح شبيب: ضم الجولان والاحتمالات المفتوحة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، مارس ١٩٨٢م، ص ١٩٥ .

(٢) *Habib Qahwji: Golan Annexation: A Question of Timing, Journal of Palestine Studies,Vol. 11.No.3 (Spring, 1982), p. 152 .*

واسعة، تمثيل عربي ضئيل، موقع استراتيجي)؛ لذلك اتفقت حكومات إسرائيل المتعاقبة كافة على مبدأ عدم الانسحاب من مرتفعات الجولان، حتى لو تحقق السلام بين سورية وإسرائيل(١) .

فمن الناحية الاستراتيجية توفر منطقة هضبة الجولان السورية عمقًا استراتيجيًا لإسرائيل يمكنها من السيطرة على منابع المياه القادمة إليها، وعلى شمال فلسطين، وغور الأردن، ووادي الحولة، فضلا عن قربها من العاصمة السورية دمشق، وقد تمكنت إسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية جراء سيطرتها على الجولان كنتيجة للاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية هناك، والأماكن السياحية، ولمياهها المعدنية (٢).

وعندما وصل حزب الليكود إلى السلطة في عام ١٩٧٧م، تجددت الجهود الرامية لضم الجولان إلى إسرائيل بشكل رسمي، ولا سيَّما بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ففي يونيو ١٩٧٩م، تم تجميع توقيعات على عريضة مفادها أنَّ "الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل" في خِضَم حملة إعلامية واسعة النطاق، وقد وقع على هذه العريضة (٧٣) عضوًا من أعضاء الكنيست، والذين أُطلق عليهم "لوبي الجولان"، وكان من بين الموقعين عدد من زعماء حزب العمل المعارض، من ضمنهم شيمون بيريز، وإسحاق رابين (٣) .

وفي أغسطس ١٩٨٠م، تم تعديل قانون الجنسية الإسرائيلي بطريقة تُتيح لوزير الداخلية أن يمنح الجنسية الإسرائيلية لسكان الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م، وكان الهدف من هذا التعديل هو إفساح المجال أمام فرض الجنسية الإسرائيلية على

---

(١) דבר دافار ١٧/١٢/١٩٨١م . ١٧/١٢/١٩٨١

(٢) وليد الجعفرى: دورز الجولان نهوض وطنى فى مواجهة الضم، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٠، نوفمبر ١٩٨١م، ص ٣٥ .

(٣) *Habib Qahwji: op. cit, p. 152* .

السكان العرب في الجولان، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة السوريين في الجولان على تجنيسهم، وإصرارهم على الاحتفاظ بهويتهم السورية العربية [١].

وفي ١٣ أكتوبر ١٩٨٠م، قُدِّم مُقترحين إلى الكنيست لضم الجولان، ولكن حكومة مناحم بيجن (Menachem Begin ١٩٧٧-١٩٨٣م) رفضت كلا المُقترحين ومنعت تمريرهما بدعوى أنَّهما سيلحقان ضررًا سياسيًا بإسرائيل، وسيؤثران سلبًا على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وعملية السلام مع مصر [٢].

ولوضع حد لهذا الجدال أعلنت حكومة الليكود الثانية التي تشكلت في يوليو ١٩٨١م، أنَّ "إسرائيل لن تتنازل عن هضبة الجولان، ولن تفكك أي مستوطنة أقيمت هناك، وستقرر الحكومة الإسرائيلية التوقيت المناسب لتطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية هناك" [٣].

تحركت إسرائيل في مرتفعات الجولان على محورين، الأول تجاه الأرض، الثانى تجاه المواطنيين السوريين المقيمين هناك، وكلا الاتجاهين وضعا تحت خطة محكمة هدفها سلخ الجولان عن سورية، ومن ثم ضمه بشكل رسمي إلى إسرائيل .

أسفرت هذه التحركات عن تدمير إسرائيل للعديد من القرى السورية هناك، فضلاً عن تهجير أكثر من (٩٠)% من السكان العرب، فقد وصل عدد السكان العرب حتى عام ١٩٨١م، (١٤) ألف مواطن، من أصل (١٣٠) ألف مواطن، ومن بين (٨٠) قرية سورية لم يتبق –حتى عام ١٩٨١م،– سوى (٤) قرى فقط في شمال الهضبة،

---

(١) *ibid, p. 153* .

(٢) دافار ١٤/١٠/١٩٨٠م . ١٤/١٠/١٩٨٠ דבר

(3) Habib Qahwji: op. cit, p. 154 .

وهى قرى (بقعانا، عين قينيا، مسعدة، مجدل شمس)، بلغت مساحة تلك القرى حوالى (٥٠) كم٢، من المساحة الكلية لأراضي الجولان، والتي تبلغ (١٢٠٠) كم٢ تشغلها المستوطنات الإسرائيلية، وجميع سكان هذه القرى من الدروز، ما عدا عائلتين مسيحيتين، كانتا تقيمان في قرية عين قينيا (١) .

فضلًا عن أنَّ السلطات الإسرائيلية كانت تفرض إجراءات مدنية لإجبار السوريين في الجولان على قبول الجنسية الإسرائيلية، وترفض شهادات الميلاد والزواج وتسجيل السيارات للأشخاص الذين لا يحملون بطاقات هوية إسرائيلية (٢).

وبذلك ظنت إسرائيل أن الوقت أصبح مناسبًا لضم الجولان بشكل رسمي، خاصة بعد أن استكملت خطواتها العملية في تهويد الجولان، واستكملت مسار مفاوضاتها مع مصر، واعتمدت في ذلك على الانقسام العربي، وكذلك على انشغال العالم بما يجرى في بولندا*.

---

(١) وليد الجعفرى: سبق ذكره، ص ٣٦ .

(٢) *Davis, U: The Golan Heigts under Israeli Occupation 1967 1981, Working Paper, Centre for Middle East and Eastern and Islamic Studies, University of Durham , 1983, p.p 29 31 .*

* انطلقت شرارة الانتفاضة العمالية في بولندا في أغسطس ١٩٨٠م، حيث طالبت الانتفاضة بحياة اجتماعية واقتصادية كريمة، وأمام قوة الانتفاضة فرضت الحكومة الشيوعية في بولندا الأحكام العرفية بدعم من الاتحاد السوفيتى، والذى خشى من نبذ بولندا للشيوعية والاتجاه نحو المعسكر الغربى، واعتقل الكثير من زعماء المعارضة وقتل البعض منهم، واستغلت الولايات المتحدة تلك الأحداث كأحد الأسلحة في الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى، وكانت بداية لانهيار النظام الشيوعى السوفيتى في بولندا ؛ انظر الأهرام :١٩٨١/١٢/١٥، ص ١؛ البيان: ٢٠٠٨/١١/١٤م .

وبتاريخ الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٨١م، قدمت الحكومة إلى الكنيست قانون ضم أراضي الجولان إلى إسرائيل بشكل رسمي، وحظي بالتصديق من غالبية أعضاء الكنيست بتكتلاته المختلفة*، وبموجب هذ القانون أصبحت مرتفعات الجولان السورية المحتلة جزءًا من دولة إسرائيل، يسري عليها ما يسري على الداخل الإسرائيلي [١] .

احتوى هذا القانون على ثلاثة بنود رئيسة، جاء **الأول** خاصًا بتطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية على الجولان، **والثاني** خاص بتحديد بداية تطبيق هذا القانون فور موافقة الكنيست عليه، **والثالث** خاص بمنح وزير داخلية إسرائيل كافة الصلاحيات لتطبيقه [٢].

ويأتي توقيت هذا القانون متناسبًا مع حالة التردي التي أصيب بها العالم العربي في تلك الفترة مقابل صعود مسار قوى الردع الإسرائيلية، والتي ترجمت له إسرائيل في أكثر من مناسبة، ومن بينها ما يأتى [٣]:-

---

* حصل القانون على (٦٣) صوت مؤيد له، وكان توزيعهم كالتالى: (٥٥) صوت من ممثلى أحزاب المفدال والليكود، و (٨) أصوات من التجمع العمالى المعارض، مقابل (٢١) صوت معارض له، وكان توزيعهم كالتالى: (٨) أصوات من ممثلى الحزب الشيوعى، وتيلم وشينوى، و (١٣) صوت للتجمع العمالى المعارض؛ انظر عبد الحفيظ محارب: ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، معهد الإنماء العربى، عدد ٤، ١٩٨٢م، ص ٢٧٠ .

(١) *Jordan Times: December 15, 1981, P.1 .*

(٢) ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتى، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، ١٩٨٢م، ص ٢٢١ .

(٣) عبد الحفيظ محارب: سبق ذكره، ص ص ٢٦٩ ٢٧٠ .

١- قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في السابع من يونيو عام ١٩٨١م، دون حدوث أي رد فعل عراقي أو عربي.

٢- قصفها لمدينة بيروت العاصمة في يوليو من عام ١٩٨١م، دون تحريك لأي ساكن .

٣- تدعيم أواصر التعاون بينها وبين الولايات المتحدة بعقدها اتفاقًا للتحالف الاستراتيجي بينهما في نوفمبر ١٩٨١م*، دون استغلال العرب تلك الفرصة سواء بطلب مزيد من الدعم الأمريكي بالمثل، أو بالعمل على تقليل تواجد النفوذ الأمريكي بالمنطقة .

٤- إثبات تمتعها بحرية المبادرة، وتوظيف الأحداث السياسية العالمية في خدمة أهدافها القومية، حيث استغلت انشغال الرأي العام العالمي بتفاقم الصراع الداخلي في بولندا ، وفي خلسة دولية أقرت قانون ضم الجولان.

والملاحظ أن تلك الخطوات الإسرائيلية قد حدثت في فترة لا تتجاوز ستة أشهر، وكأنها تقول: إنها ضد أي توجه عربي بامتلاك أسلحة متطورة، كما أن أي هدف عربي عسكري كان أم مدنى ليس بمنأي عن القصف الإسرائيلي، وأمست إسرائيل صاحبة اليد الطولى في الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة .

لذلك توقَّع (بيجن) – رئيس وزراء إسرائيل– أن رد الفعل العالمي على قرار ضم الجولان سيقتصر على النقد والإدانة، وفي الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية

---

* أعلن أن الهدف من هذا التحالف هو ردع التهديدات السوفيتية للمنطقة، سواء من خلال الاتحاد السوفيتى مباشرة، أو من خلال دول يسيطر عليها في المنطقة، ونص في هذا الاتفاق على ضرورة تبادل التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية بكافة صورها؛ انظر الأهرام: عدد ٣٤٧٠٩، ١٢/٢٣/ ص ٧ .

في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨١م، لبحث مسألة ضم الجولان، برهن (بيجن) على توقعه هذا بانشغال الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا كلها بما يحدث في بولندا، فضلا عن أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية سيكون كالعادة معتدلا ، وسيقتصر على الاعتراض على هذا التصرف، وفيما يخص مصر فقد ذكر (بيجن) أنه ليس هناك ثمة سبب يجعلها تعتبر أنَّ عملية ضم الجولان بمثابة انتهاك لاتفاقية كامب ديفيد، ومن ثمَّ يدفعها لأن تحتج، وهو ما يعني بالطبع إعادة النظر في استكمال انسحاب إسرائيل من سيناء، وتعهد (بيجن) بأنَّ إسرائيل يُمكنها أن تتحمل ردود الفعل المتوقعة وتتعايش معها [١].

وعلى الرغم من تباين وجهة نظر الكتل السياسية في إسرائيل تجاه هذا القانون، إلا أن جميعها لم يعترض على مبدأ ضم الجولان، واقتصرت تعليقات الأصوات المعارضة في الكنيست الإسرائيلي على ذلك القانون في توقيته، وانعكاس ذلك على العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وصورة إسرائيل لدى الرأي العام العالمي [٢].

فالقانون من وجهة نظر معارضيه لا يضيف لواقع سيطرة إسرائيل على الجولان شيء، فسيطرة إسرائيل على الجولان أمر قائم بالفعل، ولا يحتاج لقانون، فضلاً عن أن هذا القانون سيضعف من أي امكانية للحصول على تسوية إقليمية سلمية بين سورية وإسرائيل، فضلًا عن أنَّ المعارضة –الحزبين المشاركين في المعراخ المعارض(العمل وميام)– تخوفت من أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة قوة (بيجن) وأحزاب الائتلاف الحاكم على حسابها [٣].

---

(١) هارتس ١٩٨١/١٢/٢٠م . ٢٠/١٢/١٩٨١ שערים

(٢) يديعوت أحرنوت ١٩٨١/١٢/١٦م 16/12/1981 ידיעות אחרונות

(٣) معاريف ١٩٨١/١٢/١٨م . ١٨/١٢/١٩٨١ לבבות

والحقيقة أن (بيجن) كان يُفكر في مجموعة من الأهداف عندما قدم هذا القانون، وكلها تهدف إلى منع التوصل إلى تسوية بشأن الأراضي الفلسطينية والسورية التي تحتلها إسرائيل، وقد تمثلت هذه الأسباب والأهداف والتي أطلق عليها أسباب (تاريخية وأمنية وسياسية) فيما يأتي:-

الهدف الأول: تحقيق حلم دولة إسرائيل الكبرى، حيث أشار إلى أن أرض الجولان كانت من ضمن الأراضي التي وُعدت بها الحركة الصهيونية في (تصريح بلفور)، إلا أن تعسف بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قد حال دون تحقيق ذلك، وحسب قوله (هذا التعسف لا يلزمنا إطلاقًا) (١).

الهدف الثانى:_ زعم (بيجن) أن هضبة الجولان مهمة للدفاع عن المُدن والقرى الإسرائيلية في الشمال، والتي كانت تتعرض للقصف بالمدفعية السورية قبل عام ١٩٦٧م؛ ونظرًا لأن هناك (٢٨) مستوطنة إسرائيلية في منطقة الجولان، ومن المُقرَّر بناء سبع مستوطنات أخرى قريبًا – كما صرح بيجن –، فإن منطق هذه الحجة يشير إلى أن إسرائيل يتعيَّن عليها أن تدفع حدودها لتمتد إلى أبعد من ذلك؛ لحماية هذه المستوطنات (٢).

الهدف الثالث: حاول (بيجن) تبرير عملية ضم الجولان من خلال الإشارة إلى الرفض المُمنهج للرئيس السوري (حافظ الأسد) للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل، وزعم (بيجن) بأنه يأمل أن يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط على إسرائيل

---

(١) عبد الحفيظ محارب: سبق ذكره، ص ٢٧٠ .

(٢) *Amnon Kapeliuk and Michael Kallenbach: Golan Annexation, Israeli Aims and International Reactions, Journal of Palestine Studies, ,Vol. 11. No. 3, Spring, 1982, P. 184*

للالتقاء بسورية في منتصف الطريق فيما يعقب ذلك من مُفاوضات [١] .

الهدف الرابع: يهدف قانون الجولان إلى لإشارة إلى أنه لن تكون هناك أية تنازلات إسرائيلية أخرى بعد الانسحاب من سيناء، فحسب تصريح (بيجن) فقد حققت إسرائيل مطمحها الرئيس بخروج مصر أكبر وأقوى خصم لها من الميدان [٢].

الهدف الخامس: فيتمثل في إقناع السوريين بالضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لتبني موقف أكثر اعتدالًا، – فحسب زعمه– إن منظمة التحرير الفلسطينية وبسبب المأزق الذى تواجهه في فلسطين ولبنان صارت تعتمد أكثر من أي وقت مضى على سورية، والتي تُعد المنطقة الوحيدة الداعمة لها [٣] .

الهدف السادس: استخدم (بيجن) قرار توقيت ضم الجولان لتعزيز سيطرته على الأوضاع الداخلية في إسرائيل، واستيعاب ردود أفعال القوى المعترضة على الانسحاب من سيناء، وإقناع المستوطنين في الجولان بأنَّ الانسحاب من سيناء وإخلاء المستوطنات منها لن يشكل سابقة بالنسبة للجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى [٤].

أما الهدف السابع: (ولعلَّه الهدف الأكثر أهمية) فهو يريد تقويض مُبادرة السلام

---

(١) ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتى: سبق ذكره، ص ٢٢١ ؛ *ibid, p. 185*

(٢) *ibid, p. 186* .

(3) *CIA RDP84B00049R0018001600245,Israel: Military Options in Lebanon, 16 December 1981, CIA, Interagency Intelligence Memorandum, Military Lessons Learned by Israel and Syria From the War in Lebanon, 12 January 1982,* שערים ١٧/١٢/١٩٨١ هارتس ١٩٨١/١٢/١٧م

(٤) معاريف ١٩٨٢/١٢/٢٥م . ٢٥/١٢/١٩٨١ לבבות

التي طرحتها المملكة العربية السعودية*، والتي وصفها بأنها "خطة لإبادة إسرائيل" (١).

ولا شك أن ادعاء إسرائيل بأن لها حقوقًا تاريخية في الجولان أضعف من معظم ادعاءاتها الإقليمية، ومن الجدير بالذكر أن مصر رفضت إحلال السلام مع إسرائيل إلى حين إعادة المناطق التي فقدتها (سيناء)، ولم تبدأ محادثات السلام بشكل جدي إلا بعد الحصول على وعد باستعادة سيناء مقابل اعتراف مصر الكامل بإسرائيل، بينما لم يُقدَّم للسوريين أي عرض مماثل .

والحقيقة إن ضم إسرائيل الفعلي لهضبة الجولان في ديسمبر ١٩٨١م، لم يكن مفاجئًا في نظر المتابع لمراحل الاحتلال والاستيطان السابقة من السياسة الإسرائيلية، فمن الواضح أن ضم الجولان ليس بالخطوة المُنفردة، وإنما ينبغي النظر إليه في إطار عودة سيناء إلى مصر والتي قررت في شهر إبريل من العام التالي – والتي لم تحظ

---

* طرح هذه المبادرة الأمير (فهد بن عبد العزيز) ولى عهد المملكة العربية السعودية خلال انعقاد مؤتمر قمة الجامعة العربية، والتى عقدت في مدينة (فاس) بالمملكة المغربية في نوفمبر ١٩٨١م، وقد تضمنت رؤيته للسلام ما يلى: انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها، وإزالة المستوطنات التى أقامتها بعد عام ١٩٦٧م، مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، أيضًا تأكيد حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ووضع قطاع غزة والضفة الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية، مع ضمان حق دول المنطقة في العبش بسلام؛ انظر خالد ضيف الله: جهود الملك فهد تجاه القضية الفلسطينية مبادرة السلام العربية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مجلد ٣٥، عدد ٢، ٢٠٢٣م، ص ص٢٤٠٢٤٤ . منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧١٩٨٢م، ط٢، دار الجيل، عمان، ١٩٩٣م، ص ص ٢٢٠٢٢٢؛ عبد الحليم مناع: القضية الفلسطينية فى مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ – ١٩٩٠م)، ط١، عمان، ٢٠٠٨م، ص ص ١٥٦١٥٩ .

(١) *Amnon Kapeliuk and Michael Kallenbach: op. cit, p.186 .*

بشعبية لدى الإسرائيليين "المُتشددين" داخل الحكومة وخارجها ، وبناءً عليه فلم يكن هذا القانون موجه للجولان أو لسورية فقط، بل إن سهمه غير المشروع وجه للدول العربية كافة حاملاً مجموعة من الرسائل تمثلت فيما يأتي [١]:-

١- إيجاد أو خلق مساحة من الاستقلال السياسي لإسرائيل عن القرار الأمريكي؛ خوفًا من تبني الولايات المتحدة لأي مشروع عربي -كمشروع الأمير فهد- يطالب بإعادة الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م .

٢- إثبات مدى قوة ومصداقية نظام الردع الإسرائيلي -والتي انتهكت في حرب ١٩٧٣م- عن طريق ضم أراضي عربية جديدة خارج الحدود الفلسطينية، وبالتالي رفع ثمن أي تسوية سلمية متوقعة بين العرب وإسرائيل إلى مستوى يفوق ما حدث في (كامب ديفيد) .

٣- اختبار نيات النظام المصري الجديد بتوريطة في رد فعل يُمكن لإسرائيل أن تتذرع به ووقف عملية انسحابها من سيناء .

٤- أيضًا يهدف هذا القرار وتوقيته إلى التلميح بجاهزية إسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولتها، مثلما حدث عندما اتخذت قرارها بضم الجولان.

تعرَّض سكان هضبة الجولان لمضايقات من السلطات الإسرائيلية لفرض قانون الضم عليهم بالقوة، والتي اشتملت على الاستيلاء على المراعي وموارد المياه، والاعتقالات التعسفية، ونزع الملكية، والفصل غير المبرر لمن يرفض من العمال حمل بطاقة هوية إسرائيلية، وفرضت إسرائيل حصارًا عسكريّا واقتصاديّا على القرى صاحبة الأغلبية الدرزية؛ لتمنعهم من التواصل مع بعضهم البعض، كما افتتحت الحكومة

---

(١) محمود عزمي: قرار ضم الجولان ومصداقية الردع الإسرائيلي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، عدد ٣ ، يناير ١٩٨٢م، ص ص ٤ ٥ .

الإسرائيلية أول محكمة صلح إسرائيلية في هضبة الجولان، مما يدل على أن إسرائيل لم تكن لديها أي نية للرجوع عن قرارها [١].

بيد أن هذه الخطوات التعسفية لم تفد في إرهاب سكان الجولان، حيث استنكر سكان الجولان من الدروز قرار الضم وأعلنوا رفضهم له ولأي إجراءات إسرائيلية تخدم هذا القرار؛ لأنهم سوريون فقط وأعلنوا عن إضراب عام مفتوح، و عن عدم التعامل مع السلطات الإسرائيلية احتجاجًا منهم على قرار الضم [٢].

قامت إسرائيل باتخاذ سلسلة من التدابير القمعية ضد السوريين في هضبة الجولان، بما في ذلك اعتقال وسجن قادتهم، وهدم المنازل وإغلاق المتاجر بحجة عدم الحصول على ترخيص بذلك، ومصادرة الأراضي لإقامة المستوطنات الإسرائيلية، وفرض قيود على السفر، وإجراء عمليات اعتقال جماعية، وقطع إمدادات المياه عن سكان القرى كوسيلة لإجبارهم على إنهاء إضرابهم العام احتجاجًا على القوانين الإسرائيلية المفروضة عليهم[٣]

إلا أنه ومن المؤسف أن نذكر أن الاستيطان الإسرائيلي وبمحاولته – طوال فترة احتلاله للجولان– طمس الهوية العربية لسكان الجولان، قد وصل إلى نتائج ومساحات أوسع مما وصل إليه في قطاع غزة والضفة الغربية [٤].

---

(١) *The Jerusalem Post: December,22 1981, p. 5.*

(٢) *Arab News: December 21, 1981, P.1 .*

(3) Tripathi Sumit: Politics of Occupatin and Normalization: The Case of Golan Heights, The Center for Middle East Studies, p. 62.

(٤) عبد الحفيظ محارب: سبق ذكره، ص ٢٧٥ .

٢- الموقف العربي من قرار الضم.

قابل العالم العربي قرار الضم برد فعل غاضب، ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار بأنه محاولة جديدة لمحو الطابع العربي للأرض المحتلة، وتوقعت أن يؤدى إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة مع وجود احتمال نشوب حرب جديدة (١).

وأشار الأمين العام للجامعة العربية (الشاذلي القليبي* ١٩٧٩-١٩٩٠م) إلى أنه لا يمكن النظر إلى هذا الإجراء بمعزل عن الدعم غير المحدود الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، ولا بمعزل عن اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما، وطالب الدول العربية باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة لمواجهة هذا الإجراء (٢).

توالت بيانات الإدانة الصادرة من الدول العربية مستنكرة الاعتداء الإسرائيلي على المواثيق والأعراف الدولية، حيث أصدرت كل من الأردن واليمن الشمالية والسودان والسعودية والجزائر والكويت وليبيا والمغرب وقطر بيانات تناشد فيها دول العالم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بردع الاعتداءات الإسرائيلية (٣).

---

(١) الأهرام: عدد ٣٤٧٠٢، ١٩٨١/١٢/١٦م، ص ١٠ .

* ولد في عام ١٩٢٥م بتونس، عين مديرًا للإذاعة والتلفزيون التونسي، أسندت إليه وزارة الثقافة التونسية في الفترة من ١٩٦١م إلى ١٩٧٨م، أختير أمينًا عامًا للجامعة العربية في الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٠م؛ انظر أركان عبد سيف: الدور العربي في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٠٩ .

(٢) *Jordan Times: December 15, 1981, P.1 .*

(٣) الأهرام: عدد ٣٤٧٠٢، ١٩٨١/١٢/١٦م، ص ص ١، ١٠ .

هذا وقد نددت الحكومة الجزائرية بقرار الحكومة الإسرائيلية ووصفته بأنه عمل من أعمال الإرهاب الدولي، والذى يؤكد على استمرار إسرائيل في المضي قدمًا في سياستها التوسعية وضم الأراضي العربية، وأعلن في الجزائر عن وقوف البلاد بكل طاقاتها إلى جانب سورية، أيضًا استنكرت دولة الإمارات العربية المتحدة تلك الخطوة التي أعلنتها إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية، وطالبت برد عربي قوي يوقف العربدة الإسرائيلية التي تستهين بكل الحقوق العربية [١].

وفي تعليقه على قرار الحكومة الإسرائيلية صرح (وليد جنبلاط) رئيس الطائفة الدرزية في لبنان بأن ما حصل دليل جديد على السياسة التوسعية الصهيونية، ويدحض أوهام من يريدون إقناع الشعوب العربية بأن إسرائيل سوف تقبل حلاً عادلاً واعترافًا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني [٢] .

وقد أكدت المملكة العربية السعودية استنكارها لهذا الإجراء غير الشرعي، والذى يؤكد نية إسرائيل في استعمارها الاستيطاني للأراضي العربية، وناشد مجلس الشورى السعودي الأمة العربية أن توحد صفوفها وتجمع شملها لمواجهة هذا التحدي [٣].

اعتمدت المملكة العربية السعودية في معالجتها لهذه الحالة على ثقلها العربي – في محاولة لرأب الصدع العربي– ولم تعتمد على حجم علاقة الصداقة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، فلم تمارس أي ضغوط على الولايات المتحدة لحملها على الوقوف بجانب الحق السوري على وجه الخصوص والعربي على وجه العموم .

---

(١) المصدر السابق: عدد ٣٤٧١١، ١٩٨١/١٢/٢٥م، ص ١

(٢) اليوم (السعودية): عدد ٢٣٥٢، ١٩٨١/١٢/١٦م، ص ٤.

(٣) المصدر السابق: عدد ٢٣٥١، ١٩٨١/١٢/١٥م، ص ١.

وفي القاهرة أدانت مصر هذا القرار وعدته تهديدًا لمستقبل السلام في المنطقة، ومعوقًا للوصول إلى حل سلمى شامل للقضية الفلسطينية التي تعتبرها مصر لب النزاع في المنطقة، وطالبت مصر إسرائيل بإعادة النظر في قراراها الخاص بضم مرتفعات الجولان، في الوقت الذى أعلنت فيه التزامها باحترام اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية [١].

جاء ذلك متوافقًا مع الفهم المصري الصحيح لعملية صناعة السلام الكامل بينها وبين إسرائيل؛ إذ لا يمكن تحقيق السلام بتسوية بين مصر وإسرائيل فقط، وإنما من خلال تحقيق التعايش السلمي بين إسرائيل وجميع شعوب ودول المنطقة.

هذا وقد تركز التحرك المصري على تكتيل القوى الدولية لإبطال أثر هذا القرار ودحض حججه، فعلى الفور استدعت الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي بالقاهرة (موشيه ساسون Mushih Saswn ١٩٨١-١٩٨٨م)، وأوضحت له مدى ما يمثله إجراء حكومته من إعاقة لعملية السلام في المنطقة والآثار السلبية التي قد تنتج عنه، وطالبت منه أن تراجع حكومته قراراها حرصًا على فرص السلام الشامل في المنطقة [٢].

كما بينت مصر للولايات المتحدة موقفها تجاه هذه الأحداث بوصفها تتحمل مسئوليات خاصة تجاه السلام في المنطقة، وطلبت مصر من الولايات المتحدة العمل على احتواء الموقف لما لها من مكانة كبيرة بين دول المنطقة [٣].

---

(١) الأهرام: عدد ٣٤٧٠٢، ١٩٨١/١٢/١٦م، ص ص ١، ١٠ .

(٢) الأهرام: عدد ٣٤٧٠٢، ١٩٨١/١٢/١٦م، ص ص ١، ١٠ .

Arab News: December 21, 1981, P.1

(٣) المصدر السابق .

كذلك قامت وزارة الخارجية المصرية بإبلاغ كل من منظمة الوحدة الإفريقية ورئاسة مجموعة دول عدم الانحياز ورئاسة المجموعة الأوروبية بموقف مصر المتمثل في رفض الإجراء الإسرائيلي، كما أصدرت تعليماتها لبعثة مصر في مجلس الأمن بإيضاح موقف مصر بشكل علني لا لبس فيه [١].

وفي رسالته لمصر ردًا على الموقف المصري أعاد (بيجن) ما زعمه من قبل عن مبرراته لضم الجولان، إلا أنه تعهد بأن ينسحب من سيناء في الموعد المقرر لذلك، وأن بلاده ملتزمة باتفاقيات كامب ديفيد [٢].

والحقيقة إن موقف مصر من قرار ضم الجولان قد فرق بين قضيتينن،

الأولى: تتعلق بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وفيها التزمت مصر بتعهداتها وبتنفيذها بكل دقة دفعًا لعملية السلام.

والثانية: تتصل بالإطار الكامل الذى يؤدي إلى حل شامل وكامل لقضايا النزاع العربي الإسرائيلي، والذى بموجبه رفضت مصر قرار إسرائيل الذى يتنافى مع القوانين والمعاهدات الدولية التي ترفض ضم أراضي الغير بالقوة، لذلك كان القرار المصري بعدم الانسياق للاستفزازات الإسرائيلية والرجوع إلى المربع صفر في العلاقات المصرية الإسرائيلية .

وفي سورية استدعى (عبد الحليم خدام) (وزير الخارجية السورى ١٩٧٠-١٩٨٤م) سفراء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأبلغهم رفض سورية القاطع للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، والتي تتعلق بتطبيق القوانين الإسرائيلية في

---

(١) الأهرام: عدد ٣٤٧١١، ١٩٨١/١٢/٢٥م، ص ١

(٢) المصدر السابق: عدد ٣٤٧١٤، ١٩٨١/١٢/٢٨م، ص ١

الأراضي السورية المحتلة، وصدر في دمشق بيان رسمي أوضحت فيه الحكومة السورية ما يلي [١]:-

١- إن سورية تحتفظ لنفسها بحق الرد.

٢- إن هذا القرار يحمل في مضمونه شن حرب على سورية وإلغاءً لقرار وقف إطلاق النار.

٣- يؤكد هذا القرار السياسة العدوانية والتوسعية لإسرائيل ويكشف أي سلام تريده.

كذلك حذرت الحكومة السورية الرأي العام العربي والمجتمع الدولي من خطورة وانعكاسات القرار الإسرائيلي بضم الجولان على الأمن والسلم في المنطقة والعالم [٢].

وعلى الرغم من أن البيان السوري ذكر أنها تحتفظ لنفسها بحق الرد، إلا أن رد فعلها لم يكن في حجم القرار الإسرائيلي، والذى يُعد عدوانًا على السيادة السورية والعربية ككل، ولم يكن التجاء سورية للأجهزة الدولية بالحل العملي المناسب، فلا يخفى أن معظم قرارات تلك الأجهزة جاءت مرسخة للإجراءات الإسرائيلية في كثير من الأحوال .

ويبدو أن سورية راعت حرج موقفها العسكري، وحصرت دورها في المجال السياسي والدبلوماسي، وطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن لإقرار بطلان هذا القانون وفرض عقوبات تأديبية على إسرائيل، وهدفت من وراء ذلك تحقيق عدة أمور، وهى[٣]:-

---

(١) سميح شبيب: ضم الجولان والاحتمالات المفتوحة، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، مارس ١٩٨٢م، ص ١٩٦ .

(٢) *Arab News: December 18, 1981, P.1 .*

(٣) *ibid .*

١- الحصول على أكبر قدر من التأييد العربي والدولي.

٢- إثبات صدق موقفها المعادي للسياسات الأمريكية في المنطقة.

٣- مغازلة التضامن السوفيتي السوري في حال إذا ما تصاعدت المواجهات العسكرية بينها وبين إسرائيل.

وفي محاولة لتخفيف عزلتها العربية، قام الرئيس السوري (حافظ الأسد ١٩٧١-٢٠٠٠م) بجولة عربية بدأها بالمملكة العربية السعودية؛ لإصلاح الشرخ الذى أصاب العلاقة بين البلدين بعد معارضته لمشروع الأمير (فهد) في قمة جامعة الدول العربية المُنعقد في فاس في نوفمبر ١٩٨١م، ثم أتبع تلك الزيارة لباقي دول الخليج العربي واليمن، محاولة منه لإعادة التضامن العربي، وتلافي أثر أي خلافات عربية عربية [١].

وبدا أنَّ الانقسامات العميقة التي أصابت العالم العربي في طريقها للتلاشي نتيجة للحملة السريعة والحازمة، التي قادتها سورية والمملكة العربية السعودية، لتوحيد الدول العربية في مواجهة ضم إسرائيل لهضبة الجولان.

فقد تغيرت الاتحادات والتحالفات بين عشية وضحاها تقريبًا في أعقاب المحادثات التي جرت بين سورية والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى التئام الخلافات التي أشعلتها الحرب الإيرانية العراقية، والتي اشتعلت بشراسة أكبر بعد تعليق مُؤتمر قمة فاس في نوفمبر ١٩٨١م، وقد أثارت هذه المحادثات سلسلة من ردود الأفعال بين الدول العربية المتشددة والمحافظة الأخرى، مما أدى إلى رأب الصدع المُتزايد بينها -إلى حد ما- [٢].

---

(١) الأهرام: عدد ٣٤٧١٣، ١٩٨١/١٢/٢٧م، ص ١

(٢) *The Sunday Times, 3 January 1982, p.6 .*

بدأت سلسلة النشاط بعقد اتفاق بين الرئيس السوري (حافظ الأسد) وولي العهد السعودي الأمير (فهد) تعهدا فيه ببذل جهود جديدة لإنهاء حرب الخليج واستئناف انعقاد مُؤتمر القمة العربي، وذلك باسم وحدة الصف العربي [١].

وبعد ذلك، استأنفت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، وزادت من دعمها المالي لسورية، كما أعلنت سورية حرصها على إصلاح جسور التواصل بينها وبين الأردن والعراق ولبنان [٢].

من ذلك ما أعلنه لبنان من أن العراق استأنف تصدير بتروله من ميناء طرابلس بلبنان بعد توقف استمر أربع سنوات، جاء هذا التطور عقب استئناف تدفق البترول العراقي من حقول كركوك بشمال العراق إلى طرابلس عبر خط الأنابيب الذى يمر بسورية، وكان العراق قد أوقف ضخ بتروله عبر الخط الذى يمر بسورية منذ عام ١٩٧٨م[٣] .

كما أعلنت كل من سورية والمملكة العربية السعودية وكذلك الجزائر والكويت عن أنهم لن يكفوا عن محاولتهم الرامية إلى الوساطة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية.

أما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى، فجرت اتصالات مكثفة ومشاورات عربية عن إعادة انعقاد مؤتمر القمة العربية في موعد أقصاه فبراير ١٩٨٢م، في الوقت التي لم تعد فيه خطة السلام (فهد) تمثل خلافًا بين السوريين والسعوديين، تلك الخطة التي اشتملت على بند يشير ضمنًا إلى الاعتراف بإسرائيل .

---

(١) *ibid* .

(٢) *Arab News: December 18, 1981, P.1* .

(٣) الأهرام: عدد ٣٤٧١٣، ١٩٨١/١٢/٢٧م، ص ٤ .

وفي إطار مُتابعة (الأسد) لجولته الناجحة في الخليج، أعلن عن قيامه بزيارة مماثلة إلى دول شمال أفريقيا، لتحقيق هدف مُحدَّد وهو استرضاء الملك (الحسن الثاني ١٩٦٩-١٩٩٩م) بالمملكة المغربية بسبب تخلُّف سورية عن حضور مؤتمر فاس، وكان من المفترض أن تتم هذه المُبادرات الدبلوماسية قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب المنوي عقده في تونس، لبحث إطار عمل الرد على قضية الجولان، وأملاً في أن تمهد تلك المبادرات بعد ذلك الطريق أمام استئناف انعقاد القمة العربية [١].

ولاشك أن نشأة الوحدة العربية من شأنها أن تُشكِّل ضغطًا شديدًا على إدارة (ريجان)، ولاسيما من الدول العربية التي تربطها صداقات قوية معها .

وللأسف ومع كل هذه الاستعدادات فشلت سورية في تشكيل موقف عربي موحد -في الإطار الرسمي لجامعة الدول العربية- مضاد للسياسات الأمريكية في المنطقة، حيث فشلت الجهود السورية في اقناع وزراء الخارجية العرب -في الاجتماع الذى عقد في تونس بتاريخ الثاني عشر والثالث عشر من شهر فبراير عام ١٩٨٢م-، بالموافقة على مشروع القرار الذى قدمه الوفد السوري، والذى يطالب بمقاطعة الولايات المتحدة تجاريًا وماليًا لرفضها فرض عقوبات على إسرائيل في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب قانون ضم المرتفعات السورية المحتلة، وكان الوفد الليبي هو الوفد الوحيد الذى وافق على المقترح السوري [٢].

واكتفى اجتماع وزراء الخارجية العرب بتشكيل لجنة من وزراء خارجية ست دول عربية هي(سورية، والسعودية، والعراق، والأردن، والكويت، ومنظمة التحرير

---

(١) *Arab news: December 18, 1981, P. 1 .*

(٢) السفير: ١٩٨٢/٢/١٤م، ص ١ .

الفلسطينية) لدراسة العلاقات بين الدول العربية والدول المؤيدة لإسرائيل؛ وذلك بغية تقويم هذه العلاقات في ضوء الحقوق العربية [١].

وجاء هذا القرار كحل وسط بين رغبة سورية في فرض مقاطعة اقتصادية عربية على الواردات الأمريكية، وسحب الأرصدة العربية من بنوكها، وبين الاتجاه المعتدل الذى تبنته المملكة العربية السعودية في مؤتمر وزراء الخارجية العرب [٢].

واكتفى البيان الختامي الذى صدر في ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب بدعوة من سورية بمطالبة الولايات المتحدة بوقف تقديم المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل [٣].

اكتفت مساهمات بعض الدول العربية بالسعي بالوسائل الدبلوماسية لإثناء إسرائيل عن قراراتها، دون أن تحاول الاقتراب من أساس المشكلة، ويبدو أن انشغال الكثير من الدول العربية بمشاكلها الداخلية وعلاقاتها الخارجية المتوترة قد حال دون أن يكون للمجموعة العربية صيغة عمل عربية موحدة تعزز من صورة التضامن فيما بينها في مقابل التنسيق الأمريكي الإسرائيلي، فجاء انشغال العراق بحربه مع إيران وكذا انشغال ليبيا بخلافاتها مع الولايات المتحدة، وكذا انشغال لبنان بالحرب الأهلية ليخرجهم عن إطار المشاركة في إيجاد حل لتلك الأزمة، أيضًا جاءت طبيعة التقارب في العلاقات الخليجية الأمريكية في تلك الفترة لتحول دون اتخاذ قرار خليجي يثير حفيظة الولايات المتحدة .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام: عدد ١٤،٣٤٧٦٢/٢/١٩٨٢م، ص ١ .

(٣) المصدر السابق .

٣- الموقف الدولي من قرار الضم.

ربط الاتحاد السوفيتي بين توقيت قرار الضم وتوقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاستعدادات الإسرائيلية للخروج من سيناء، وكأنه يقول: إن الهدف من قرار الضم ما هو إلا معاقبة سورية – بالاستعانة بالآلة الأمريكية– على رفضها اتفاقيات (كامب ديفيد) (١).

واعتبر الاتحاد السوفيتي ذلك القرار عملاً اجراميًا وانتهاكًا صارخًا للضوابط والمعايير الدولية، وللقانون الدولي، وتحديًا للمجموعة الدولية، وفي الوقت الذى عبرت فيه معظم الدول العربية عن ارتياحها لقرار تعليق الولايات المتحدة اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل في أعقاب قرارها بشأن هضبة الجولان، استنكر الاتحاد السوفيتي ذلك الأمر، وأشار إلى أنَّ تلك التصريحات المُلتوية والنزاعات الزائفة التي أحاطت بإلغاء تلك الاتفاقية لم تُغير مضمون العلاقة بين واشنطن وتل أبيب؛ وأكد على أن إسرائيل قد حصلت فعليًا على تفويضها بالضم من الولايات المتحدة، على الرغم من محاولة الأخيرة النأي بنفسها عن هذا القرار من خلال التوبيخ والاستنكار (٢).

ويبدو أن انشغال الاتحاد السوفيتي بالأحداث في بولندا، بالإضافة إلى رفضه للممارسات السورية في لبنان، قد حال دون أن يقدم يد العون لسورية مثلما تفعل الولايات المتحدة دومًا مع إسرائيل، وكان قصارى ما فعله هو الشجب والإدانة

---

(١) *Yearbook of the United Nations: 1982, V. 36, Department of Public Information, United Nations, New York, United Nations, 1986. P. 515 .*

(٢) *The Jerusalem Post: December,31 1981, p. 8 .*

اللفظية، بجانب التعهد الشفهي بإمداد سورية بمزيد من العتاد العسكري [١].

وفي **لندن** أدانت (مارجريت تاتشر Margaret Thatcher رئيسة وزراء بريطانيا ١٩٧٩-١٩٩٠م) قرار توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل الأراضي السورية المحتلة في هضبة الجولان، ووصفته بأنَّه يتنافى مع القانون الدولي، الذى يُدين احتلال أراضي الغير بالقوة، ويتعارض مع اتفاقيات كامب ديفيد، ووصفته بأنه قرار غير صالح [٢].

ومن **لندن** أيضًا، أصدر وزراء خارجية الدول الأوروبية بيانًا مفصلا نددوا فيه بخطورة الخطوة الإسرائيلية، والتي وصفوها بأنها تتعارض مع القانون الدولي، وبالتالي فإنها تعد باطلة، ومن شأنها أن تزيد من تعقد عملية السلام في الشرق الأوسط [٣].

كان الموقف الفرنسي أكثر المواقف الأوروبية استغرابًا لدى الدول العربية، فقد توقعت الدوائر العربية أن يكون الموقف الفرنسي أكثر تشددًا خصوصًا بعد ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، والذى اعتبر ضربة موجهة للنفوذ الفرنسي في العراق، ولكن هذا الأمر لم يجلب العداء بين فرنسا وإسرائيل، وهو ما انعكس على موقف فرنسا من قرار إسرائيل بضم الجولان، فلم تعتبره فرنسا تعكيرًا للسلم العام في المنطقة، على الرغم من استنكارها له مما حدا بها إلى رفضها توقيع عقوبات على إسرائيل [٤].

---

(١) *C.I.A, RDP84T00301R0001000100556, National Intelligence Daily, (Syria USSR Foreign Ministers Meeting), 18 January 1982 .*

(٢) *The Times: December, 16 1981, p. 6 .*

(٣) الأهرام: عدد ٣٤٧٦٤ ، ١٩٨٢/٢/١٦م، ص ١٠ .

(٤) المصدر السابق: عدد ٣٤٧٦٥ ، ١٩٨٢/٢/١٧م، ص ١٠ .

وليس هذا فحسب، بل أيدت فرنسا إسرائيل في تبريراتها معلنة أن ما أقدمت إسرائيل على هذا إلا بسبب التهديدات السورية المستمرة لها، وجاء الإعلان عن اتمام زيارة الرئيس الفرنسي (ميتران) المعدة سلفًا إلى إسرائيل ليكون بذلك أول رئيس أوروبي يزور إسرائيل في ظل تلك الأحداث لتزيد الهوة بين العالم العربي وفرنسا في تلك الفترة [١].

وفي **النمسا** نددت الحكومة بالقرار الإسرائيلي، وعددته انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي، كما نددت وزارة الخارجية اليابانية بخطورة القرار ووصفته بأنه يشكل انتهاكًا للقانون الدولي[٢] .

وفي **روما** وافق مجلس النواب الإيطالي على وثيقة تعلن فيها الحكومة الإيطالية معارضتها للقرار الإسرائيلي، وتؤكد أن القرار يتنافى مع القوانين الدولية، وقد يقضى على الآمال في إمكانية التوصل إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط [٣] .

وبحكم حدود الدور الأوروبي في المنطقة في تلك الفترة، فقد ارتبط الموقف الأوروبي بما رغبت به الولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت ترسيخه في أكثر من مناسبة وهو انفرادها بحل أية أزمة تخص الصراع العربي الإسرائيلي، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مضادة للسياسة الإسرائيلية وبالتالي للسياسة الأمريكية في المنطقة، مما حدا ببعض الدول الأوروبية من أن تعزف عن المشاركة في مثل هذه الأمور خارج الإطار الدولي، وبالتالي خارج إطار السياسة الأمريكية في المنطقة .

---

(١) *Arab News: December 21, 1981, p.1 .*

(٢) الأهرام: عدد ٣٤٧٦٤ ، ١٩٨٢/٢/١٦م، ص ١٠ .

(٣) المصدر السابق: عدد ٣٤٧٠٧، ١٩٨٢/١٢/٢١م، ص ١ .

أما في **واشنطن** فقد كلفت الإدارة الأمريكية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمراقبة تداعيات ضم الجولان لدى الدول ذات الصلة، وبدورها رأت الوكالة أن رد الفعل المصري جاء متحفظًا، واستنتجت أن مصر لن تتخذ أي إجراء من شأنه أن يُعرقل انسحاب إسرائيل من سيناء المُقرَّر في إبريل ١٩٨٢م [١].

أيضًا رأت الوكالة أن سورية تتصرف بهدوء -إلى حد ما- باختيارها التحرك في نطاق قرارات الأمم المتحدة، وعن مخاطر التصعيد العسكري بين الطرفين رأت الوكالة أنه في حالة إذا ما بدأت سورية في شن حرب استنزاف على امتداد منطقة الجولان فهي بذلك تخاطر بتصعيد الأحداث تصعيدًا خطيرًا في ضوء المعلومات المؤكدة بشأن تأهب القوات الإسرائيلية في محيط منطقة الجولان [٢].

أما مكمن الخطر فقد تجسد في لبنان -حسب وجهة نظر وكالة المخابرات الأمريكية-والتي رأت أن لبنان يُعد الساحة الأنسب لإظهار سورية استياءها من عملية ضم الجولان، وهو المسار الأقل مُخاطرة لتحقيق ذلك بالنسبة لها، مقارنة بالمواجهة المباشرة مع إسرائيل في منطقة الجولان نفسها؛ فلبنان هو المكان الذي يُتاح لسورية فيه تشجيع الفلسطينيين الرافضين للقرارات الإسرائيلية على انتهاك وقف العمليات القتالية على امتداد الحدود اللبنانية الإسرائيلية مع الحد الأدنى من خطر قيام إسرائيل بضرب سورية [٣].

أما عن موقف الدول الأوروبية فقد توقعت الوكالة أن يُؤجل الأوروبيون إجراء الاتفاق الذي كان سيسمح بمشاركة أربع دول أوروبية في القوة المتعددة الجنسيات

---

(1) C.I.A, RDP84B00049R0006014300184, National Security Council, (Golan Heights), December 16, 1981 .

(2) ibid .

(3) ibid .

في سيناء، ونصحت بأن استمرار الولايات المتحدة في النأي بنفسها عن القرارات الإسرائيلية بشأن الجولان، من شأنه أن يطمئن الأوروبيين، ويعيد المفاوضات المُتعلقة بالقوة المتعددة الجنسيات إلى مسارها الصحيح [١].

أما عن الإجراءات التي نصحت باتباعها فيما يتعلق بموضوع الجولان، فقد لخصتها وكالة المخابرات الأمريكية فيما يأتي [٢]:-

- النأي بواشنطن عن هذا القرار الإسرائيلي المفاجئ .
- تحديد الموقف الذي ينبغي أن تتخذه الولايات المتحدة بشأن (قرارات) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .
- اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يتعيَّن على الولايات المتحدة الانخراط في أحداث لبنان، في ضوء التوقعات بأن سورية سوف تُشجع على تجدد الاشتباكات هناك .

وعلى الفور جاءت التحركات الأمريكية الرسمية متناسقة مع ما طالبت به وكالة المخابرات المركزية، ففي بيانها الرسمي إزاء هذا الحدث عبرت الولايات المتحدة عن قلقها من تلك التغييرات الأحادية الجانب في الجولان، باعتبارها تتعارض مع قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨، والتي تضمنت مبدأ (عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب)، وذكرت أنَّ توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل الجولان يشكل انتهاكًا للقانون الدولي المتعلق بالاحتلال العسكري [٣].

---

(١) *ibid* .

(٢) *ibid* .

(٣) *The Times: December 19, 1981, p. 4.*

كما حثت الولايات المتحدة إسرائيل على ضرورة الامتناع عن أية أعمال من جانب واحد تكون من شأنها الإضرار بالمصالح الأمريكية، وبجهود إقرار أوضاع الأمن في الشرق الأوسط [١].

أيضًا عبرت الخارجية الأمريكية عن قلقها العميق إزاء قرار إسرائيل المُتعلق بالجولان، وطلبت من إسرائيل اتخاذ بعض الإجراءات لتدارك أخطار ذلك القرار؛ حتى لا يُؤدي إلى تنفير الحكومات العربية المُتضامنة، وتقويض عملية السلام العربية الإسرائيلية، ونوهت إلى أنه في حال إذا لم تتخذ إسرائيل أي إجراء للتخفيف من ذلك القرار أو تفسيره أو الحد من تأثيره، فستقف إسرائيل والولايات المتحدة في مُفترق طرق [٢].

وبدورها أعلنت إسرائيل على لسان سفيرها في الولايات المتحدة (إفرايم إفرون Evron Ephraim ١٩٧٩-١٩٨٢م) بالتزامها بتحقيق السلام، إلا أنها لم تقدم ما يلزم لتحسين الوضع في الجولان [٣].

وفي خطوة تصعيدية أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية (دين فيشر Dean Fisher) أن الحكومة الأمريكية شعرت بخيبة أمل إزاء القرار الإسرائيلي بضم الجولان في الوقت الذى تواجه فيه الولايات المتحدة أزمة سياسية في بولندا، وبعد أسابيع من توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل؛ لذلك ولما سبق قررت الولايات المتحدة تعليق جميع المناقشات مع إسرائيل بشأن تطبيق اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما، ومذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين بهذا الخصوص في

---

(١) *Arab News: December 19, 1981, P.1 .*

(٢) *The Jerusalem Post: December,17 1981, p. 1 .*

(٣) *ibid .*

(١٩٨١/١١/٣٠م)، معارضة منها لقرار ضم الجولان بهذا الشكل، وأضاف المتحدث الرسمي أن الولايات المتحدة قررت أيضًا إيقاف جميع مناقشاتها مع إسرائيل حول منحها قروض تقدر بـ (٢٠٠ مليون دولار)، وإيقاف المحادثات المُتعلقة بعمليات الشراء الأمريكية المقررة في إسرائيل من السلع والخدمات اللازمة للقوات العسكرية الأمريكية [١].

والناظر لمدلول تلك العقوبات بدءًا من تعليق العمل بمذكرة التفاهم مرورًا بوقف مد إسرائيل بالمساعدات الأمنية وانتهاءً بوقف عملية شراء الأسلحة الإسرائيلية، يجد أنها عقوبات موجهة بالأساس للجهاز الأمني، وهى تحمل في مضمونها إشارة وكأن الولايات المتحدة تقول بأنها لن تؤيد أي تصعيد عسكري إسرائيلي تجاه أي من جيرانها العرب على الأقل في تلك الظروف .

وردًا على الإجراءات العقابية التي أعلنتها إدارة الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان Ronald Reagan ١٩٨١-١٩٨٩م)، للتعبير عن استيائها من توسيع إسرائيل نطاق سلطتها القضائية لتشمل هضبة الجولان، صرحت إسرائيل بأنَّها تعتبر مذكرة التفاهم المبُرمة مع الولايات المتحدة بشأن التعاون الاستراتيجي بينهما مُلغاة، وقد صرح بذلك رئيس وزراءها (مناحم بيجن) خلال اجتماع خاص ضمه مع السفير الأمريكي في إسرائيل (صموئيل لويس Samuel W.Lewis ١٩٧٧-١٩٨٥م) [٢].

وفي ذلك الاجتماع أيضًا حرص (بيجن) على إرسال مجموعة من الرسائل للولايات المتحدة عبر سفيرها في تل أبيب، تضمنت ما يأتي:- [٣] .

---

(١) اليوم (السعودية)، عدد ٢٣٥٤، ١٩٨١/١٢/١٩م، ص ١ .

(٢) معاريف ١٩٨١/١٢/٢٥م . ٢٥/١٢/١٩٨١ לבבות

(٣) هارتس ١٩٨١/١٢/٢٥م . ٢٥/١٢/١٩٨١ שערים

- إن الادعاء بأنَّ قانون الجولان ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، يدل على إساءة فهم معنى ذلك القرار؛ إذ يتمثَّل جوهر ذلك القرار في التفاوض للبت في الحدود، ولكن سورية ترفض التفاوض مع إسرائيل أو حتى الاعتراف بها.
- سعت إدارة (ريجان) إلى "جعل إسرائيل رهينة لمذكرة التعاون الاستراتيجي"، وجعلت تنازلها عن التعليق مشروطًا بإبداء إسرائيل مرونة في موضوع الجولان، ولكن شعب إسرائيل "عاش على مدار (٣٧٠٠) عام دون مذكرة تفاهم مع أمريكا وسيستمر في العيش دون مذكرة تفاهم لنفس المدة .
- تُمثل العقوبات المالية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية انتهاكًا صارخًا لتعهدات الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) الصريحة بتعزيز الصناعات الدفاعية الإسرائيلية من خلال توجيه أموال المساعدات الأمريكية إلى عمليات الشراء من إسرائيل.
- أسلوب (السعي لخسارة إسرائيل مواردها المالية) هو أسلوب قديم حاولت سلطات الانتداب البريطاني تطبيقه دون جدوى.
- لا يوجد لدى إسرائيل أي استعداد للتسامح مع استخدام الولايات المُتحدة لمُصطلح "معاقبتها".
- لم يكن هناك أيضًا أي مُبرر "لعقاب" إسرائيل في وقت سابق من هذا العام على قصف المفاعل النووي العراقي، ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ولا يوجد للولايات المُتحدة "أي حق لوعظنا بشأن الضحايا المدنيين".
- بالنسبة للادعاء بأن إسرائيل قد فاجأت الولايات المتحدة بذلك القرار؛ فذلك لعلم إسرائيل بالصعوبات التي تواجه الولايات المتحدة في المنطقة، ولو

كانت إسرائيل أخبرت الولايات المُتحدة بأمر هذا القانون (قبل اعتماده)، لكانت الولايات المُتحدة رفضت؛ لذلك لم ترغب إسرائيل في أن تمضي قدمًا وتطبق القانون على هضبة الجولان- بعد أن تعلنوا رفضكم له-.

حظيت تلك الانتقادات السابقة التي وجهها رئيس الوزراء (مناحيم بيجن) للولايات المتحدة بتأييد قوي من حكومته، ولم تكن هناك أي اعتراضات أو تحفظات عليها، ووجدت قدرًا كبيرًا من الاستحسان داخل مجلس وزراءه [١] .

من ناحية أخرى أزعجت هذه التصريحات كثير من قوى المعارضة الإسرائيلية، ولخوفها من تأثر العلاقات الإسرائيلية الأمريكية من مثل هذه التصريحات طالبت قوى المعارضة في الكنيست بسحب الثقة من حكومة (بيجن)، وقد اقترع ضد اقتراح سحب الثقة من الحكومة أعضاء الائتلاف الحكومي بالإضافة إلى الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون حزب النهضة اليميني وعضوان يمثلان حزب تيليم الذى ينتمى إلى اليمين الوسط، وأيد اقتراح سحب الثقة أعضاء حزب العمل المعارض والحزب الشيوعي (٤) أعضاء وحزب التغيير (عضوان) وامتنع (١٦) عضو عن الادلاء بأصواتهم في الاقتراع، وفي المجمل جاء رفض اقتراح سحب الثقة بأغلبية (٥٧) صوتًا مقابل (٤٧) صوت مؤيد [٢]

أرسلت إدارة (ريجان) إشارات متضاربة إلى إسرائيل ردًا على الهجوم اللفظي الغاضب الذي وجهه رئيس الوزراء (مناحيم بيجن) ضد الولايات المتحدة .

---

(١) *The Jerusalem Post: December,21 1981, p. 1 .*

(٢) *The The SunDay Times, 27 December 1981," p. 1*

الأهرام: عدد ٣٤٧١٠، ١٩٨١/١٢/٢٤م، ص ١ .

فمن جانبه سعى وزير الخارجية (ألكسندر هيج Alexander Haig ١٩٨١-١٩٨٢م) إلى تهدئة حدة التوتر المتصاعد بين واشنطن وإسرائيل، وقال هيج: "أشعر بتفاؤل شديد؛ لأن هذه الغيوم العاصفة الحالية ستنقشع مثلما حدث فيما مضى"، لكن وزير الدفاع (كاسبر واينبرجر Caspar Weinberger ١٩٨١-١٩٨٧م) اتخذ موقفًا أكثر حزمًا بصورة ملحوظة في اتهامه إسرائيل بشكل قاطع بانتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال المضي قدمًا في قرارها بشأن الجولان، وأعرب عن استيائه إزاء رد الفعل الإسرائيلي الحاد على تعليق الولايات المتحدة لاتفاقية التعاون الاستراتيجي(١) .

جاءت تصريحات (واينبرجر) الصريحة مُتناقضة بشدة مع المنهج الأكثر تصالحية الذي اتبعه (هيج)، إذ قال (هيج) هذا مجرد خلاف، وتتمثَّل مهمة الدبلوماسية الأمريكية في الأيام المقبلة في العمل على حل هذه الخلافات وليس تفاقمها، فيما قال (واينبرجر) إنَّ الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح بأن يمر قرار ضم الجولان مرور الكرام، ونوه إلى أن تعليق اتفاقية التعاون الاستراتيجي والإجراءات العقابية الأخرى المُتعلقة بهذا الأمر كانت مجرد محاولة لكي تُدرك إسرائيل والعالم بأنَّ هناك ثمنًا لمثل هذه القرارات (٢).

فيما بدا أنَّ كبير المستشارين السياسيين للبيت الأبيض (إد ميس)، قد تبنى موقفًا وسطيًا بين (هيج وواينبرجر)، لكن من الواضح أنَّ ميس أيضًا كان مُنزعجًا من إسرائيل، حيث صرح بأن إسرائيل قد اتخذت إجراءً "غير ودي" تجاه الولايات المُتحدة

---

(١) *The Jerusalem Post: December,21 1981, p. 1 .*

(٢) *ibid .*

بضمها لهضبة الجولان، مضيفًا أنَّ الولايات المتحدة كانت سترفض هذا القرار سواء تشاورت إسرائيل مع واشنطن بشأنه قبل اتخاذه أم لا [١].

وقد عبر المسؤولون الثلاثة عن آرائهم تلك في مقابلات صحفية منفردة، بينما التزم الرئيس (رونالد ريجان) الصمت في مواجهة ما وصفه البعض بأنَّه قد يشكل أسوأ أزمة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية [٢].

على الرغم من ذلك وبمجرد نشر بيان (ألكسندر هيج) على الملأ، وتحوله على الفور إلى عنوان رئيس في جميع أنحاء العالم، بدا أن هناك أفكارًا أخرى تدور في بعض الدوائر الحكومية للبلدين، وعبر صنَّاع القرار السياسي والمسؤولون في البلدين عن ارتياحهم لتلك التصريحات المُعتدلة والاسترضائية، وبدأت بوادر حل الأزمة – المصطنعة بين البلدين– في الاقتراب [٣] .

ومن المُؤكد أنَّ الولايات المتحدة قد أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر للقيام بهذه الخطوة، فمن المعروف أن الموقف الأمريكي من الاستيطان في الجولان لا يختلف في جوهره عن الموقف الصهيوني، وبينما أعلنت أوساط الإدارة الأمريكية شائعة أنَّها تفاجأت بهذه الخطوة الإسرائيلية، أكدت صحيفة واشنطن بوست أنَّ إدارة (ريجان) كانت على علم مسبق بنوايا (مناحيم بيجن) بضم الجولان قبل أسبوع من عرض هذه الخطة على الكنيست، وكان أحد مصادر هذه المعلومات هو زعيم حزب العمل (شيمون بيريز)، الذي أبلغ عددًا من المسؤولين الأمريكيين بهذه الخطوة خلال لقائه بهم في واشنطن، إلا أنَّ الإدارة الأمريكية تجاهلت هذه التلميحات [٤] .

---

(1) ibid, December,20 1981, p. 1 .
(2) The SunDay Times, 20 December 1981, p. 9 .
(3) The Jerusalem Post: December,21 1981, p. 1 .
(4) Habib Qahwji: op. cit, p.p. 152 155 .

وتتضح حقيقة مهزلة الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي من خلال الانتقادات الأمريكية لقرار ضم الجولان، فمن الناحية العملية، لم تعترض الولايات المتحدة على مبدأ الضم أو على المطالبات الإسرائيلية فيما يتعلق بالجولان؛ ولكن اعتراضها الرئيس جاء على توقيت القرار الذي جاء –بحسب تصريح وزارة الخارجية الأمريكية– في وقت "تواجه فيه أزمة صعبة في بولندا، وبعد أسابيع قليلة من توقيعنا مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي"، لذلك انتقدت واشنطن الإجراء الإسرائيلي لأنه اتخذ بصورة مُنفردة، ومن المعروف ضمنًا أن الولايات المتحدة لم تطلب من إسرائيل يومًا بإعادة الجولان إلى سورية، بل إلى تقسيمها بعد مفاوضات بين إسرائيل وسورية [١].

يؤكد ذلك ما صرح به عدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية بأنَّه في حالة إذا ما أعلنت إسرائيل عن استعداداها لإجراء مفاوضات مع سورية حول مستقبل الجولان، على الرغم من فرضها قانون الجولان، فإنَّها ستُسهل على الولايات المتحدة التصويت الذي سيجري في مجلس الأمن [٢].

وبدا من رد فعل إسرائيل على قرارات الولايات المتحدة العقابية أنها هي من عاقبت الولايات المتحدة على قراراتها، ويستدل على ذلك من حدث إلغاء اتفاق التعاون الاستراتيجي من جانب إسرائيل، فهذه الخطوة كانت الأقرب في التصور أن تأتي من جانب الولايات المتحدة نفسها، أما أن تأتي من جانب إسرائيل فهذا يعني أنها لا تعول عليه كثيرًا، هذا إلى أن حداثة توقيع الاتفاق توجب التساؤلات عن نوعية العقوبات التي كان من الممكن أن تتخذها الولايات المتحدة لو وقع الضم قبل إقرار ذلك الاتفاق [٣].

---

(١) السفير: ١٩٨١/١٢/٢٣م، ص ١ .

(٢) النهار : ١٩٨١/١٢/٢٨م، ص ١ .

(٣) الأهرام : عدد ٣٤٧٠٩، ١٢/٢٣/ ١٩٨١م، ص ٧ .

وفي إطار استراتيجية التنسيق من خلال المواقف المتباينة بين طرفيّ الحلف الأمريكي الصهيوني، نوهت الحكومة الإسرائيلية إلى أنها قررت إقرار قانون الجولان تحسبًا للضغوط المزعومة التي كان من المتوقع أن تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل بعد خروجها من سيناء في إبريل ١٩٨٢م، لحملها على العودة إلى حدود ١٩٦٧م [١].

ومن الواضح أنَّ نشر هذه الفكرة جاء بهدف توسيع هامش المناورة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال إظهار أنها تمارس الضغوط على إسرائيل، وتسعى إلى تحقيق تسوية شاملة على أساس الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧م [٢] .

وحاولت الولايات المتحدة أن تعطي انطباعًا بأن حملة الضغوطات التي تمارسها على إسرائيل قد بدأت، وعلى هذا الأساس سعت إلى إقناع الرأي العام العالمي بالاعتماد على هذه الضغوط المزعومة بدلًا من محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إسرائيل [٣].

وفي إطار هذه المناورات الدعائية الأمريكية، صوتت الولايات المتحدة لصالح قرار مجلس الأمن رقم (٤٩٧)، باعتبار قرار ضم الجولان باطلًا، وليس له أي تأثير قانوني على الصعيد الدولي، وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التصويت لصالح هذا القرار بسبب الإحراج الذي شعرت به على المستوى الدولي، ولكنها وضعت شرطًا للتصويت بهذا الشكل، وهو حذف الفقرة التي تحذر من فرض عقوبات على إسرائيل إذا لم تتراجع عن قرارها بضم الجولان، وأوضحت السلطات الأمريكية أنَّها ستقف بكل

---

(١) السفير : ١٩٨١/١٢/١٥م، ص ١ ؛ محمود عزمى: سبق ذكره، ص ٤ .

(2) Habib Qahwji: op. cit, p. 156 .

(3) ibid .

حزم أمام أي عقوبات تُفرَض على إسرائيل في مجلس الأمن[١].

وبذلك يكون قد صدق ظن الحكومة الإسرائيلية في توقعها لرد فعل الولايات المتحدة، إذ لم تستمر الولايات المتحدة في موقفها المتشدد سوى لبضعة أيام، وجاء موقفها من التصويت في مجلس الأمن ليفضح أو ليؤكد حقيقة التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي، أيضًا لم يتأثر برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل، وتقرر أن تمنح الولايات المتحدة لإسرائيل خلال عام ١٩٨٢م، ما قيمته (٢,٥) مليون دولار في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية، واتضح فيما بعد أن اتفاق التعاون الاستراتيجي لم يلغ، وإنما توقفت جلساته إلى حين، وهكذا جرى تطويق الخلاف –المتفق عليه– بين الدولتين [٢].

---

(1) Another Israeli Annexation, Economic and Political Weekly, Vol. 16, No. 51, December 1981, p. 2068 .

(٢) ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، ١٩٨٢م، ص ٢٢٥ .

٤- موقف مجلس الأمن من قرار الضم

بناءً على طلب من الجمهورية العربية السورية انعقد مجلس الأمن في يوم ١٩٨١/١٢/١٧م، للنظر في الأوضاع المتعلقة بهضبة الجولان، وقد أدان المجلس -بالإجماع- في قراره رقم (٤٩٧) قرار إسرائيل بضمها هضبة الجولان السورية، واعتبر مجلس الأمن القرار الإسرائيلي لاغيًا وغير معتمد على أي أصل قانوني، وأعطى لإسرائيل مهلة أسبوعين تلغي خلالهما قرارها الخاص بضم الجولان، وقرر المجلس أنه إذا لم تمتثل إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي فإن المجلس سيعقد جلسة طارئة في موعد لا يتجاوز الخامس من يناير ١٩٨٢م؛ للنظر في اتخاذ اجراءات ضرورية تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة هذه الحالة [١].

سارعت إسرائيل برفض ذلك القرار على لسان مندوبها في مجلس الأمن (يهودا بلوم ١٩٧٨-١٩٨٤م)، بينما أعلنت الولايات المتحدة التي أيدت قرار مجلس الأمن عن أسفها لمعارضة إسرائيل للمنظمة الدولية، وطالبتها بتأكيد التزامها بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي دمشق أعلنت الحكومة السورية عن ترحيبها بقرار مجلس الأمن، وقالت: إن تصويت الولايات المتحدة لصالح القرار يُعد خطوة إيجابية، ويوضح موقف الولايات المتحدة من قضايا الشرق الأوسط بشكل أكثر وضوحًا عما قبل، بينما أعلنت وكالة تاس السوفيتية أن تصويت الولايات المتحدة ما هو إلا مناورة تهدف إلى تضليل الرأي العام [٢].

---

(1) United Nation: Security Council, Resolution on Israeli occupation of the Golan Heights, International Legal Materials, January 1982, Vol. 21. No. 1, p. 215 .

(٢) الأهرام: عدد ٣٤٧٧، ١٩٨١/١٢/٢١م، ص ٥ ؛ Arab News: December ١٩, ١٩٨١, p.١.

ضربت إسرائيل بقرار المجلس السابق عرض الحائط، ولم تلتزم به، وانقضت المهلة التي حددها المجلس لها للرجوع في قرارها، وظنت أنها ستكون آمنة في سيطرتها على الجولان، الأمر الذى حدا بالمجلس للانعقاد مرة أخرى لمناقشة تداعيات هذا الأمر .

وعلى مدار ثماني جلسات عُقِدت خلال الفترة ما بين ٦ و٢٠ يناير ١٩٨٢م، استأنف مجلس الأمن دراسته للوضع في هضبة الجولان، وقد عُقِدَت تلك الاجتماعات بموجب قرار المجلس الصادر في ١٧ ديسمبر ١٩٨١م، بشأن هذه المسألة، بأنه في حال عدم امتثال إسرائيل لمطالبتها بإلغاء قرارها الخاص بضم هضبة الجولان فإنه سيجتمع مرة أخرى بصورة عاجلة للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لميثاق الأمم المُتحدة [١].

في بداية المناقشات أكدت سورية رأيها القائل: إنَّ ضم إسرائيل لهضبة الجولان هو عمل عدواني وانتهاك خطير للقانون الدولي، فضلاً عن أنَّه يُمثل انتهاكًا أحادي الجانب لقرار وقف إطلاق النار الصادر عام ١٩٦٧م، وإنَّ إسرائيل بتغييرها وضع هضبة الجولان من أرض محتلة إلى منطقة ضمتها، تُهدد أسس النظام السياسي الدولي [٢].

كما أكدَّت سورية على حقها في مطالبة المجلس بفرض عقوبات على إسرائيل لإجبارها على إلغاء ضمها لهضبة الجولان، والانسحاب غير المشروط من الأراضي السورية المحتلة، وبالتالي حماية سلامة الأراضي السورية [٣].

---

(1) United Nation: Security Council Resolution on Israeli occupation of the Golan Heights, op. cit, p. 216 .

(٢) سميح شبيب، سبق ذكره، ص ١٩٨.

(٣) البعث: ١٩٨٢/٨/٢٢م، ص ١ .

فيما ذكرت إسرائيل أن سورية رفضت الاعتراف بها أو التفاوض معها، أو حتى الحفاظ على علاقات حسن جوار مقبولة، ورفضت تجاوز الاتفاقات المتعلقة بقرار وقف إطلاق النار وفض الاشتباك العسكري، دون مُراعاة لتأكيد مجلس الأمن على حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترَف بها، ودعوته في عام ١٩٧٣م، إلى إجراء مفاوضات سلام، وأعلنت إسرائيل عن استعدادها للتفاوض دون قيد أو شرط مع سورية وجيرانها الآخرين لتحقيق سلام دائم [١] .

أدان معظم المتحدثين ضم إسرائيل لهضبة الجولان، وطالبوا بانسحابها من المنطقة، وطلبوا من المجلس اتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق امتثال إسرائيل وتعزيز سلطة المجلس ومصداقيته، وتخوف العديد منهم من أن يكون ضم الجولان جزءًا من مخطط إسرائيلي يهدف إلى ضم جميع الأراضي المحتلة أو دمجها، أو حتى التوسع في حدودها بما يتجاوز حدودها الأصلية [٢].

في ٢٠ يناير ١٩٨٢م، صوّت المجلس على مشروع قرار مقدم من الأردن، يُدين إسرائيل لعدم امتثالها للقرار الذى اعتمده المجلس في ١٧ ديسمبر ١٩٨١م، والمُتعلق بضم الجولان، ويقرر أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في المنطقة، والتي بلغت ذروتها بقرارها الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٨١م، كانت عملاً عدوانيًا، كما تضمن مشروع القرار ضرورة نظر جميع الدول الأعضاء في تطبيق إجراءات صارمة لإلغاء قرار الضم، والامتناع عن تقديم أي مساعدة لإسرائيل، أو التعاون معها في أي مجال من المجالات، وذلك لردعها عن سياساتها وأساليب الضم التي تمارسها، وأخيرًا طالب مشروع القرار الأردني بفرض عقوبات تأديبية على إسرائيل لرفضها الامتثال

---

(1) Tripathi Sumit, op. cit, , p. 64.

(2) Yearbook of the United Nations: 1982, V. 36, Department of Public Information, United Nations, New York, United Nations, 1986, p.p. 513 516.

لقرارات مجلس الأمن السابقة، ولحملها على الرجوع في قرارها فيما يخص ضم الجولان [١].

حصل مشروع القرار على (٩) أصوات لصالحه، مقابل صوت واحد ضده وهو (الولايات المُتحدة)، مع امتناع (٥) دول أعضاء عن التصويت وهي (فرنسا، أيرلندا، اليابان، بنما، بريطانيا)، ومن ثمَّ لم يُعتَمَد القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس(الولايات المتحدة الأمريكية) [٢] .

كان من شأن هذا الاقتراح أن يدفع المجلس إلى اتخاذ قرار بضرورة امتناع جميع الدول الأعضاء عن تزويد إسرائيل بأي أسلحة أو معدات عسكرية، وتعليق أي مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية تخصها، فضلًا عن أنَّه كان سيطلب من الدول الأعضاء النظر في تعليق العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معها [٣].

وقد رأت الولايات المُتحدة، في ظل معارضتها لمشروع القرار، أنَّه يُعد انحرافًا عن الغرض الأساسي من مجلس الأمن؛ لأنه بدلاً من أن يمنع تفاقم الوضع، فقد أدى بالفعل إلى تفاقم المشكلة من خلال تقسيم الشعوب، وزرع الشكوك، وتغذية الأعمال العدائية [٤].

بينما رأت كل من فرنسا وبريطانيا أن هذا المشروع لا يوفر أساسًا لاتخاذ قرار بتوافق الآراء، إذ رأت فرنسا أن القرار البناء الحقيقي ينبغي أن يُشير إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، وينبغي أن يشتمل

---

(1)Security Council, Resolution 500(1982), 28 January 1982, Draft by Gordan .

(2) Yearbook of the United Nations, p. 514؛ السفير: 1982/1/22م، ص 1

(3) Jordan Times: January, 22 1982, P.1 .

(4) The Times: January 22, 1982, p. 5.

على بنود تُمهد الطريق أمام تحقيق السلام في المنطقة، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الفلسطينيين [١].

فيما أعلنت بريطانيا عن أن الشكوك بدأت تساورها بشأن تقرير مجلس الأمن بأن القرار الذي اتخذته إسرائيل يُشكِّل عملًا من أعمال العدوان، ورأت أنه بدلًا من ذلك، كان ينبغي للمجلس أن يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال أو تعاملات من شأنها أن تعني ضمنًا الاعتراف بقرار إسرائيل أو الإعراب عن تأييده، وكان ينبغي أن يطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن تقديم أي مساعدة يمكن استخدامها في هضبة الجولان، ورفض إجراء أي اتصال مع المؤسسات الإسرائيلية هناك، والامتناع عن المشاركة في الأحداث أو الأنشطة التي تنظمها إسرائيل في تلك المنطقة [٢].

ولا يخفى أن الولايات المتحدة بمحاولتها تبرئة إسرائيل فهي بذلك تساعد في إضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وإطالة أمده، ليس فقط في هضبة الجولان، ولكن في سائر الأراضي العربية أيضًا؛ فضلًا عن أنَّ الولايات المتحدة بتصرفها هذا وكأنها تبتز سورية لإجبارها على التنازل عن حقوقها .

ألقى عدد من المُتحدثين* باللوم على دعم الولايات المُتحدة لإسرائيل باعتبارها المسؤولة عن تحدي إسرائيل للمُجتمع الدولي، وقال العديد منهم أيضًا إن استخدام

---

(1) Yearbook of the United Nations, p. 515.

(2) ibid .

* من بين الدول التي انتقدت دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، كانت أفغانستان وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا واليمن الديمقراطي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر والعراق ومنغوليا وقطر وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية والإمارات العربية المتحدة وفيتنام واليمن والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، *Yearbook of the United Nations, p. 517* .

الولايات المُتحدة لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ساهم في حماية إسرائيل من الردع الدولي الفعَّال، وتخوف البعض من أن تفسر إسرائيل حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة على أنه إشارة لضم أجزاء أخرى من الأراضي المحتلة ومواصلة سياستها التوسعية [١].

ولا شك في أنَّ استخدام حق النقض في الحالات التي لا جدال فيها، مثل الضم والعدوان، يعكس ظاهرة سلبية أوسع نطاقًا، وهي أنَّه لا يُمكن تحقيق الأمن الجماعي، القائم على الاتفاق الضمني قبل كل شيء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على الحاجة إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، في ظل انقسام العالم في تلك الفترة إلى كتل متنافسة بين بعضها البعض .

وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨م، أشار رئيس مجلس الأمن إلى أن عدم وجود إجماع بين أعضائه الدائمين قد حال دون ممارسته مسؤوليته الأساسية في حفظ السلام والأمن الدوليين، لذلك اتخذ مجلس الأمن قرارًا يدعو فيه إلى عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة بشأن قضية ضم الجولان [٢].

اعتُمِد القرار السابق بأغلبية (١٣) صوتًا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت وهما (بريطانيا والولايات المتحدة)، وأعربت بريطانيا عن عدم اقتناعها بأنَ إجراء مزيد من المناقشة في الجمعية العامة من شأنه أن يساعد في تحقيق الهدف المتمثل في حمل إسرائيل على إلغاء قرارها، والامتناع عن اتخاذ إجراءات مماثلة؛ وإنها تفضل أن ترى المجلس يبذل المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق على قرار، واتفقت معها الولايات المتحدة في هذا الرأي وصرحت بأنَّه لا تُوجد جدوى عملية

---

(1) ibid, p. 517 .
(2) The Times, January 29 1982, P. 8 .

من إجراء مناقشة أخرى، الأمر الذي سيكون بمثابة مناورة لا طائل من ورائها ولن تؤدي إلى تقدم قضية السلام [١].

بينما وافقت فرنسا على عقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة، إلا أنها علقت مشاركتها الإيجابية في الإجراءات التابعة لذلك، فذكرت أنها مستعدة للمشاركة في الإجراءات التي تهدف إلى التعبير عن حقيقة أن قرار إسرائيل كان لاغيًا وباطلًا؛ إلا أنها لا يمكنها تأييد البنود التي تتعارض مع قواعد الاختصاص المطبقة على المجلس والجمعية العامة، وستعترض تحديدًا على أي قرار يتضمن فرض عقوبات [٢].

وخلال الفترة من ٢٩ يناير إلى ٥ فبراير ١٩٨٢م، انعقدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة التاسعة، وبموجب قرار صدر في ٥ فبراير، واعتُمِد بعد (١٠) جلسات نقاش، أدانت الجمعية العامة إسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن، وطالبتها بإلغاء قرار فرض القوانين والولاية القضائية والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان [٣].

وصرَّحت بأن تصرفات إسرائيل تؤكد أنها ليست دولة محبة للسلام، ودعت الجمعية الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية، والامتناع عن الحصول على أسلحة أو معدات عسكرية منها، وتعليق المساعدات والتعاون الاقتصادي والمالي والتكنولوجي، ووقف كافة التعاملات معها لعزلها بشكل كامل [٤] .

---

(1) Yearbook of the United Nations, p. 517.
(2) ibid .
(3) Yearbook of the United Nations, p. 517.
(4) ibid .

اعتُمِد القرار السابق بأغلبية (٨٦) صوتًا، مقابل (٢١) صوتًا، وامتناع (٣٤) عضوًا عن التصويت، فيما رفضت إسرائيل نص القرار، وصرحت بأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعنيها بشيء، وغير ملزمة لها، ولن تمنعها من القيام بكل ما يلزم لضمان وجودها وأمنها [١].

تمثلت حجة معظم الدول الرافضة لهذا القرار في أن دعوة الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التعاون مع إسرائيل في جميع المجالات هي دعوة واسعة النطاق، واتفقت معظمها في أنها كانت تفضل الدعوة إلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة أو تعاون من شأنه أن يشجع إسرائيل في سياسات الضم التي تنتهجها [٢].

هذا بالإضافة إلى ما ساقته الولايات المتحدة من حجج أدت لرفضها ذلك القرار، فذكرت أن ذلك القرار يشوبه العيوب من الناحية الإجرائية لعدة أسباب، من بينها: أنَّه أسند مسؤوليات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وأضرَّ بفرص تحقيق السلام، وكان عقابيًا بصورة غير منطقية، وسعى إلى الثأر والانتقام بدلًا من المُصالحة والحلول التوفيقية، ووصف التشريع الإسرائيلي بأنَّه ضم؛ بينما لم تعترف أيٌ من الولايات المُتحدة ومجلس الأمن بأنه كذلك، وهاجم الولايات المُتحدة من خلال شجبه لاستخدامها حق النقض (الفيتو) في المجلس لمنعه من اتخاذ إجراء اعتبرته الولايات المُتحدة غير حكيم وغير مدروس على الإطلاق [٣] .

لكن ما يؤخذ على هذا القرار هو حث دول العالم على مقاطعة إسرائيل، دون أن يحثهم على مساعدة سورية في استرجاع أراضيها المحتلة، كما أن الجمعية العامة لا يمكنها تقرير طرد عضو من أعضائها دون توصية من مجلس الأمن، وهذا أمر

---

(١) النهار: ١٩٨٢/٢/٦م، ص ١ ؛ ibid

(2) *Yearbook of the United Nations, p. p. 517 521.*

(3) *Yearbook of the United Nations, p. 518.*

صعب تحقيقه؛ لاستحالة إجماع الدول دائمة العضوية على طرد إسرائيل من الجمعية العامة .

والجديد في الأمر أن قرار الجمعية العامة السابق وإن لم يكن له قيمة قانونية (إلزامية أو تنفيذية)، -على عكس الحال بالنسبة لقرارات مجلس الأمن- إلا أنه شكل هزيمة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ولإسرائيل؛ لأنه حتى الدول الرافضة له كان رفضها قاصرًا على فرض العقوبات على إسرائيل، أما بطلان قرار ضم الجولان فقد حصل تقريبًا على شبه إجماع دولي، أيضًا يعطى هذا الإجماع سند قانوني لسورية في الدفاع عن أراضيها المسلوبة بأي طريقة كانت دون اعتراض لأي من المؤسسات الدولية ولجان المراقبة التابعة لها في مسلكها، وذلك بموجب المادة (٥١) من الميثاق (التي تنص على الحق في الدفاع عن النفس) .

خاتمة

وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة دومًا رؤيتها التاريخية والمستقبلية لحدودها نصب أعينها لتكون جاهزة للتطبيق، ولتحقيق ذلك وسعت مفهومها للأمن ليشمل دول منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ساعدها على ذلك اختلال التوازن العسكري بينها وبينهم .

لم تتخذ الجامعة العربية أية مبادرة إيجابية لردع إسرائيل عن قرارها، سوى اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب، وقد عكست قراراته حجم تأثر وارتباط القرار العربي بالسياسة الأمريكية في المنطقة؛ لذا تحملت سورية أعباء هذا القرار منفردة دون أية مساندة عربية، ونظرًا لغياب الدور الجماعي العربي، أصبح انتظار العدالة الدولية ضرب من الخيال، حتى الاتحاد السوفيتي –الحليف السوري الأهم– فقد أثر استبعاده عن مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل في تلك الفترة على مدى مشاركته وتأثره بقضايا المنطقة .

أثارَ فشل مجلس الأمن في اتخاذ المزيد من الإجراءات نتيجة للتصويت السلبي من جانب الولايات المتحدة شكوكًا قوية بشأن قدرة المجلس أو رغبته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين؛ إذ أدى التصويت السلبي إلى تقويض الثقة بشكل خطير في مسؤولية المجلس عن حماية القانون الدولي وضمان السلام العالمي .

ولاشك في أن استيلاء إسرائيل على جزء من الأراضي السورية يعكس أهدافها العدوانية والتوسعية، والرامية إلى إقامة دولة تمتد من النيل إلى الفرات، ومن ثَمَّ كان من المهم مواجهة هذه السياسة بفرض عقوبات رادعة تجبرها على إعادة النظر في إجراءاتها والتخلي عن سياستها العدوانية والعنصرية، وكان من المفترض أن تشمل هذه العقوبات تعليق عضويتها في الأمم المتحدة، ووقف جميع التعاملات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية معها، ومطالبة الولايات المتحدة بالتوقف عن دعمها

وللأسف أظهرت تلك الحادثة بوضوح أن الغرب – مُتمثلًا في الولايات المُتحدة وأوروبا يستخدم معايير مزدوجة في تعاملاته مع بقية العالم، فقد أثارت الأحداث في بولندا موجة من الإدانات والمطالبة باتخاذ إجراءات قسرية ضد الحكومة البولندية نفسها وضد الاتحاد السوفييتي باعتباره المحرض .

وإذا كانت الحكومة البولندية تعتمد على الاتحاد السوفييتي، فإن الحكومة الإسرائيلية تعتمد على أقل تقدير على الولايات المتحدة، التي توفر لها الأدوات المادية التي تُمارس بها قمع الحقوق العربية، والمساعدات المالية التي تُتيح للإسرائيليين الحفاظ على احتلالهم، والدعم السياسي الذي يحميهم من عواقب تصرفاتهم غير القانونية .

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

وثائق وكالة المخابرات الأمريكية

C.I.A, RDP84B00049R000601430018-4, National Security Council, (Golan Heights), December 16, 1981 .

C.I.A- RDP84B00049R001800160024-5, Israel: Military Options in Lebanon, 16 December 1981.

C.I.A, Interagency Intelligence Memorandum, Military Lessons Learned by Israel and Syria From the War in Lebanon, 12 January 1982 .

C.I.A, RDP84T00301R000100010055-6, National Intelligence Daily, (Syria USSR Foreign Ministers Meeting), 18 January 1982 .

الوثائق المنشورة

وثائق مجلس الأمن الدولى

Yearbook of the United Nations: 1982, V. 36, Department of Public Information, United Nations, New York, United Nations, 1986.

Security Council, Resolution 500(1982), 28 January 1982, Draft by Gordan .

United Nation: Security Council, Resolution on Israeli occupation of the Golan Heights, International Legal Materials, January 1982, Vol. 21. No. 1, 1982 .

المراجع العربية

عبد الحليم مناع: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ – ١٩٩٠م)، ط١، عمان، ٢٠٠٨م .

منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢م، ط٢، دار الجيل، عمان، ١٩٩٣م .

الدوريات العلمية

خالد ضيف الله: جهود الملك فهد تجاه القضية الفلسطينية مبادرة السلام العربية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مجلد ٣٥، عدد ٢، ٢٠٢٣م .

بحوث ودراسات

سميح شبيب: ضم الجولان والاحتمالات المفتوحة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، مارس ١٩٨٢م .

ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٤، ١٩٨٢م

عبد الحفيظ محارب: ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الاستراتيجى العربي، معهد الإنماء العربي، عدد ٤، ١٩٨٢م

محمود عزمى: قرار ضم الجولان ومصداقية الردع الإسرائيلي، مجلة الفكر الاستراتيجى العربي، معهد الإنماء العربي، عدد ٣ ، يناير ١٩٨٢م

وليد الجعفرى: دورز الجولان نهوض وطنى في مواجهة الضم، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٢٠، نوفمبر ١٩٨١م .

المراجع الأجنبية

Davis, U: The Golan Heigts under Israeli Occupation 1967 -1981, Working Paper, Centre for Middle East and Eastern and Islamic Studies, University of Durham , 1983 .

Amnon Kapeliuk and Michael Kallenbach: Golan Annexation, Israeli Aims and International Reactions, Journal of

Palestine Studies, Vol. 11. No. 3, Spring 1982 .
Another Israeli Annexation, Economic and Political Weekly, Vol. 16, No. 51, 1981 .
Habib Qahwji: Golan Annexation: A Question of Timing, Journal of Palestine Studies,V. 11.No.3 (Spring, 1982) .
Tripathi Sumit: Politics of Occupatin and Normalization: The Case of Golan Heights, The Center for Middle East Studies

الدوريات العربية (أعداد مختلفة)

الأهرام
البعث
السفير
النهار
اليوم (السعودية)

الدوريات الأجنبية (أعداد مختلفة)

Arab News
Jordan Times
The Jerusalem Post
The SunDay Times
The Times

الدوريات العبرية (أعداد مختلفة)

לבבות . معاريف
דבר دافار
שערים هارتس /
ידיעות אחרונות يديعوت أحرنوت